



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-88
4 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

الجلسة العامة، اللجنة 5

البندهان 4 و 5 من جدول الأعمال

مكتب تنمية الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

مذكرة من المدير

قضايا إصلاح قطاع تنمية الاتصالات

أنشأ المجلس في عام 1999 فريق عمل معنياً بالإصلاح في الاتحاد الدولي للاتصالات لينظر في جملة أمور منها "هيكل الأمانة (الأمانة العامة بما فيها تليكوم والمكاتب الثلاثة) وليوصي بسبل تحسين فعالية وكفاءة أعمالها".

وعرض التقرير النهائي لفريق العمل المعني بالإصلاح على المجلس في عام 2001 في الوثيقة C2001/25. ويرد نظر المجلس في التقرير النهائي وقراراته بشأنها في الوثيقة C2001/117 المعنونة القرار 1181، توصيات بشأن الإصلاح في الاتحاد.

ومن بين التوصيات الأربعين التي قدمها فريق العمل إلى المجلس تتصل ثمان توصيات بقطاع تنمية الاتصالات بالتحديد. وتتضمن الوثيقة المرفقة، التي تتألف من مقتطفات من وثيقتي المجلس المذكورتين ما يلي:

- التوصيات الثمان المتصلة بقطاع التنمية التي وضعها فريق العمل وقدمها إلى المجلس؛
- التعليقات التي وضعها فريق العمل بشأن كل توصية؛
- نتائج نظر المجلس في هذه التوصيات.

والغرض من الوثيقة المرفقة هو إعلام ومساعدة المشاركين في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عند تناول قضايا إصلاح قطاع التنمية.

مقتطفات من التقرير النهائي المقدم إلى المجلس (الوثيقة C2001/25) من فريق العمل
المعني بالإصلاح في الاتحاد ومقتطفات من قرار المجلس 1181 (الوثيقة C2001/117) المعنون
"توصيات بشأن الإصلاح في الاتحاد"

توصيات فريق العمل المعني بالإصلاح المتصلة بقطاع التنمية

قطاع تنمية الاتصالات

تعليقات فريق العمل بشأن قطاع التنمية:

بعد النظر في القضايا المتصلة بقطاع تنمية الاتصالات خلص فريق العمل المعني بالإصلاح إلى أن القطاع يستطيع أن يؤدي دوراً مفيداً في تنمية الاتصالات من خلال بنيتها الحالية بعد إدخال بعض التغييرات في رسالته وفي تواجد الاتحاد في المناطق وفي أمانته (مكتب تنمية الاتصالات) وفي تسيير عمله (خاصة لجنتي الدراسات والفريق الاستشاري) والمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ومن خلال تعزيز تفاعله مع القطاع الخاص. وترد فيما يلي مناقشة لكل مسألة من هذه المسائل.

التوصية 8 يوصي فريق العمل بأن يتخذ المجلس، على ضوء التطورات الجارية في أوساط الاتصالات، القرارات التي تؤدي إلى تعزيز مهمة ودور قطاع تنمية الاتصالات من أجل:

أ) التركيز على احتياجات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من البلدان النامية،

ب) إتاحة محفل لمقرري السياسات والهيئات التنظيمية وأعضاء القطاعات من البلدان النامية للالتقاء فيما بينهم ومع نظرائهم من البلدان المتقدمة، من أجل تقاسم المعلومات والخبرات والأفكار بشأن السياسات والمسائل التنظيمية بهدف تشجيع التنمية.

تعليقات فريق العمل على التوصية 8: دور ومهمة قطاع تنمية الاتصالات

كان هناك اعتراف وتأكيد من جانب فريق العمل للوظيفة المزروحة لقطاع تنمية الاتصالات. فيقوم قطاع تنمية الاتصالات بتنفيذ برامج وضعتها مؤتمرات المندوبين المفوضين والمؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات وتهدف إلى تشجيع تنمية الاتصالات في البلدان النامية. ويعمل قطاع تنمية الاتصالات أيضاً بوصفه وكالة منفذة لتنفيذ مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويقوم القطاع أيضاً، من خلال مكتب تنمية الاتصالات، بدور حافز لمساعدة الدول الأعضاء في تنمية قطاع الاتصالات، والتوعية في مجال التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية المهارات الإدارية، وتنمية الأعمال التجارية، والتأهب للطوارئ.

وأكد الاجتماع أيضاً على قيمة الأنشطة الأخيرة التي قام بها قطاع تنمية الاتصالات بإيجاد ملتقى لمقرري السياسات والمسؤولين التنظيميين من أنحاء العالم للاجتماع واقتسام المعلومات والأفكار بشأن الممارسات التنظيمية وأولويات السياسات. وفضلاً عن هذا، ينبغي لقطاع تنمية الاتصالات أن يضع في اعتباره الأولويات التي وضعت عن طريق منظمات الاتصالات الإقليمية بالتنسيق مع المكاتب الإقليمية للاتحاد بشأن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالبلدان النامية.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 8:

أعرب جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم للتوصية التي أرسلت بعد ذلك إلى فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس "لإعداد مشاريع النصوص المطلوبة لتعديل الدستور والاتفاقية..." حسب الاقتضاء.

ملحوظة: أعرب فريق الخبراء في تقريره إلى المجلس عن رأيه بأن تنفيذ هذه التوصية لن يتطلب تعديل الدستور والاتفاقية.

التوصية 9 يوصي فريق العمل بأن تحل أفرقة إدارة المشاريع محل لجان الدراسات.

تعليقات فريق العمل على التوصية 9: إنشاء "أفرقة إدارة المشاريع"

ينبغي للعمل الذي تضطلع به في الوقت الحاضر لجاننا الدراسات التابعة لقطاع تنمية الاتصالات أن ينتقل إلى أفرقة إدارة المشاريع التي ينبغي أن تكون أنشطتها موجهة نحو العمل ومحدودة الوقت. وينبغي للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وضع أساليب عمل لفريق إدارة المشاريع.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 9:

أعرب حوالي أربعة أعضاء في المجلس عن معارضتهم لهذه التوصية فأرسلت إلى فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس "لإعداد مشاريع النصوص المطلوبة لتعديل الدستور والاتفاقية..." حسب الاقتضاء.

ملحوظة: بعد النظر في هذه التوصية وضع فريق الخبراء الرأي التالي وعرضه على المجلس: "علم فريق الخبراء أن الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات فحص هذا الموضوع ورأى أن أفرقة إدارة المشاريع لا ينبغي اعتبارها بديلاً عن لجنتي الدراسات القائمتين. وستستمر عملية الموافقة على التوصيات بناء على الإجراءات القائمة المحددة في الدستور والاتفاقية. وفي هذه الحالة يجوز لقطاع تنمية الاتصالات إنشاء هذه الأفرقة لإدارة المشاريع دون تعديل الدستور والاتفاقية. ويمكن أن تتغير هذه الحالة إذا لم يقر المؤتمر العالمي القادم لتنمية الاتصالات آراء الفريق الاستشاري".

التوصية 10 يوصي فريق العمل بتعديل الدستور والاتفاقية للسماح للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات بإسناد مسائل معينة ضمن اختصاصه إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات مع الإشارة إلى الإجراء المطلوب بالنسبة إلى هذه المسائل، وأن ينظر المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات عام 2002 أن يسند مسائل معينة إلى الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات لحين الموافقة على هذا التعديل من جانب مؤتمر المندوبين المفوضين عام 2002.

تعليقات فريق العمل على التوصية 10: تعزيز سلطة الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات

بحث فريق العمل الدور والسلطة الملائمين للفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات، خاصة على ضوء التغييرات المقترحة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (انظر أدناه). ووافق الاجتماع على أنه من الملائم توسيع الدور الاستشاري للفريق ليشمل مسائل ذات طبيعة تشغيلية تتعلق بمكتب تنمية الاتصالات. وينبغي للفريق أن يمارس دوره الاستشاري الموسع ابتداء من اجتماعه القادم.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 10:

أعرب عضو واحد في المجلس عن معارضته لهذه التوصية التي أرسلت إلى فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس "لإعداد مشاريع النصوص المطلوبة لتعديل الدستور والاتفاقية..." حسب الاقتضاء.

ملحوظة: اقترح فريق الخبراء تعديل الرقم 213A من الاتفاقية وإضافة رقم إضافي في الاتفاقية (215 JA) وسيقدم هذان النصان الآن إلى دورة المجلس في 2002 وإذا وافق عليهما المجلس فسيعرضان على مؤتمر المندوبين المفوضين في 2002.

التوصية 11 يوصي فريق العمل بالاحتفاظ بالعائدات التي حققها مكتب تنمية الاتصالات من تنفيذ المشاريع الممولة من الأموال الاستثنائية والمشاريع المماثلة الأخرى بهدف تكريس هذه العائدات لمشاريع التنمية. ولكي يتحقق ذلك، ينبغي أن تكون مصروفات تكلفة دعم هذه المشاريع خارج الحدود المفروضة على مصروفات الاتحاد.

تعليقات فريق العمل على التوصية 11: مكتب تنمية الاتصالات

التغييرات المقترحة أعلاه سوف تجعل مكتب تنمية الاتصالات أكثر مرونة وكفاءة، وأكثر استجابة لاحتياجات الأعضاء، وسوف تمكن مكتب تنمية الاتصالات من التواءم بصورة أسرع مع التغييرات في البيئة.

وسوف يلزم لمكتب تنمية الاتصالات أن يواصل تعزيز التنسيق والتعاون مع المكاتب الإقليمية للاتحاد، وكذلك مع منظمات الاتصالات الإقليمية من البلدان النامية لتقليل الازدواجية وزيادة الوعي بالأولويات في المناطق. وينبغي لمكتب تنمية الاتصالات تحسين الشراكات بين المشاركين من القطاع الخاص والبلدان النامية.

والعائدات التي يحققها مكتب تنمية الاتصالات في الوقت الحاضر عن طريق مشاريع الصناديق الاستثنائية ومشاريع مماثلة أخرى تذهب إلى حساب الاحتياطي ولا تتاح لمشاريع التنمية وتعتبر إيرادات للاتحاد.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 11:

أعرب جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم لهذه التوصية التي أرسلت إلى فريق الخبراء الذي أنشأه المجلس "لإعداد مشاريع النصوص المطلوبة لتعديل الدستور والاتفاقية..." حسب الاقتضاء.

ملحوظة: لاحظ فريق الخبراء عند نظر هذه التوصية أنها ما زالت معروضة على فريق العمل التابع للمجلس والمعني باللوائح المالية.

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

التوصية 34 يوصي فريق العمل بأن يركز هذا المؤتمر على السياسات والأولويات العليا وأن يعمل كمحفل لمناقشة مواضيع معينة تم البلدان النامية.

تعليقات فريق العمل بشأن التوصية 34: المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات

ساد اعتقاد بأنه ينبغي أن يكون الغرض من المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات هو وضع سياسات أو مبادئ على مستوى أعلى، وتقديم التوجيه لمدير مكتب تنمية الاتصالات في وضع الخطط التشغيلية وبرامج العمل.

وتخصص ميزانية مكتب تنمية الاتصالات في الوقت الحاضر لتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي وتوصياته، مع ترك مجال ضئيل للغاية للمرونة وإمكانية إعادة تخصيص الموارد لتلبية الاحتياجات العاجلة الجديدة. ويعتقد فريق العمل أنه إذا أراد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات أن يصبح محفلاً لمناقشة مواضيع عامة مختارة تتعلق بالاتصالات، ووضع الاستراتيجيات، وأهداف وأولويات أساسية لقطاع التنمية، فإنه يمكن لمكتب تنمية الاتصالات، بالتشاور مع الفريق الاستشاري لتنمية الاتصالات وبمشورته، أن يضع خطط عمل مفصلة وبرامج عمل تستند إلى هذا التوجيه. وإمكانية تعديل برامج العمل والخطط التشغيلية على أساس أكثر انتظاماً وتكراراً من شأنها أن تزيد بدرجة كبيرة من مرونة واستجابة قطاع تنمية الاتصالات.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 34:

كلف المجلس مدير مكتب تنمية الاتصالات بأن يقوم فوراً بتنفيذ الإصلاحات المقترحة في هذه التوصية حيث رأى أن هذه الإصلاحات عاجلة ولا تتطلب تعديلات في الدستور والاتفاقية.

وأوصى المجلس كذلك "بأن يركز المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات على السياسات والأولويات العليا وأن يعمل كمحفل لمناقشة مواضيع معينة تم جميع أعضائه وخاصة البلدان النامية".

التواجد الإقليمي للاتحاد

التوصية 38 يوصي فريق العمل بأن يستعرض المجلس قضية التواجد الإقليمي بغية تحسينه بالطرق التالية:

أ (التوسع في المكاتب الإقليمية وتعزيزها؛

ب) تيسير عقد اجتماعات ملائمة في المناطق لتمكين المشاركين من مناطق أخرى من أن يصبحوا أكثر وعياً باحتياجات وشواغل البلدان النامية، وذلك من جانب القطاعات ذات الصلة، ولا سيما قطاع التنمية، حيثما يتضح أن هذا سوف ييسر مزيداً من مشاركة الخبراء المحليين من البلدان والمكاتب الإقليمية البعيدة عن جنيف وإيجاد مزيد من الاهتمام بعمل الاتحاد؛

ج) تزويد المكاتب الإقليمية بمزيد من الاستقلال الذاتي من حيث قدرتها على نشر المعلومات وتقديم مشورة الخبراء وتخصيص ميزانيتها واستضافة الاجتماعات أو الحلقات التدريبية أو الدراسية.

تعليقات فريق العمل على التوصية 38: التواجد الإقليمي للاتحاد

أعرب الاجتماع عن آراء قوية بشأن الحاجة إلى زيادة وتعزيز تواجد الاتحاد في المناطق. ويعتقد فريق العمل أنه من المهم أن تكون الخبرة الفنية والمساعدة التقنية للاتحاد أقرب إلى جمهوره قدر المستطاع. ويعترف فريق العمل بأنشطة المكاتب الإقليمية في هذا الصدد، ولكنه يلاحظ أنه يمكن تعزيزها بدرجة كبيرة - عن طريق التوسع في عددها لتحقيق تغطية أكثر توازناً، وزيادات في التوظيف، وقدرة متزايدة لنشر المعلومات، واستضافة الحلقات التدريبية الإضافية والحلقات الدراسية والاجتماعات، وعن طريق زيادة المسؤولية المالية والمساءلة. وناقش فريق العمل نقص الخبراء المتاحين للاتحاد، وسلبات استيراد خبراء من جنيف. ورأى الاجتماع أيضاً أن عقد اجتماعات، بما في ذلك لجان الدراسات التابعة لقطاع الاتصالات الراديوية وقطاع تقييس الاتصالات أو عقد اجتماعات لأفرقة العمل في المناطق، من شأنه تمكين المشاركين من مناطق أخرى من أن يصبحوا أكثر وعياً باحتياجات وشواغل البلدان الأعضاء، وكذلك زيادة الوعي بأنشطة الاتحاد فيما بين المشاركين من المنطقة.

وأكد فريق العمل أيضاً على أهمية إقامة علاقات عمل قوية بين المكاتب الإقليمية للاتحاد والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وأشاد بجهود مكتب تنمية الاتصالات لتشجيع مثل هذه العلاقات.

نظر المجلس في التوصية 38

كلف المجلس مدير مكتب تنمية الاتصالات أن يقوم فوراً بتنفيذ الإصلاحات المقترحة في هذه التوصية حيث رأى أن هذه الإصلاحات عاجلة ولا تتطلب تعديلات في الدستور والاتفاقية.

وأوصى المجلس أيضاً " بأن يستعرض المجلس قضية التواجد الإقليمي بغية تحسينه بالطرق التالية:

- أ (تعيين الوظائف التي يمكن تحريرها من المركزية بغرض توسيع وتعزيز المكاتب الإقليمية؛
- ب (كفاءة قيام القطاعات وخاصة قطاع التنمية، بتنظيم اجتماعاتها الإقليمية في المناطق المختلفة؛
- ج (تزويد المكاتب الإقليمية بمزيد من الاستقلال الذاتي من حيث قدرتها على نشر المعلومات وتقديم مشورة الخبراء واستضافة الاجتماعات أو الحلقات التدريبية أو الدراسية؛
- د (تعيين الوظائف التي يمكن تفويضها إلى المكاتب الإقليمية في صدد تنفيذ ميزانيتها؛
- هـ (كفاءة زيادة مشاركة المكاتب الإقليمية في إعداد ميزانيتها؛
- و (كفاءة مشاركة المكاتب الإقليمية بفعالية في المناقشات الدائرة حول مستقبل الاتحاد والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بمرفق الاتصالات (انظر القرار 1183)).

التوصية 39 يوصي فريق العمل بأن يبحث المجلس، عند استعراض قضية التواجد الإقليمي، الحاجة إلى سرعة إنشاء مكتب أوروبا الشرقية وآسيا الشمالية، كمسألة عاجلة.

تعليقات فريق العمل على التوصية 39:

نظراً لأهمية التواجد الإقليمي، ينبغي على وجه السرعة بحث إنشاء مكاتب في المناطق النامية التي تفتقر حالياً إلى هذه المكاتب (كما في أوروبا الشرقية وآسيا الشمالية)، حتى مع مراعاة القيود المالية.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 39:

كلف المجلس مدير مكتب التنمية بأن يقوم فوراً بتنفيذ الإصلاحات المقترحة في هذه التوصية حيث رأى أن هذه الإصلاحات عاجلة ولا تتطلب تعديلات في الدستور والاتفاقية.

وأوصى المجلس كذلك " بأن ينظر على سبيل الاستعجال عند استعراض قضية التواجد الإقليمي في الحاجة إلى وضع وتنفيذ خطة عمل لتعزيز التمثيل الإقليمي للاتحاد وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية الحكومية".

تليكوم الاتحاد

التوصية 40 يوصي فريق العمل:

- أ (بأن يخضع تليكوم لاسترداد التكلفة بالكامل.
- ب (باستخدام فائض تليكوم لمنفعة جميع أعضاء الاتحاد. ولن يلزم إجراء تغيير للقرار 11 (المراجع في مينيابوليس، 1998) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين عام 1998، ولكن يلزم بعض التوضيح لما تعنيه عبارة "جزء كبير" المستخدمة في القرار بذكر النسبة المئوية.
- ج (باختيار أماكن تليكوم بواسطة عملية واضحة وشفافة.

تعليقات فريق العمل على التوصية 40: تليكوم الاتحاد

ينبغي أن تتسم معارض تليكوم بالشفافية الكاملة بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد، ورأى بعض المشاركين أنه ينبغي أن تدار على أساس خطة تجارية بمستوى ربح متفق عليه، وليس على أساس خطة تقوم على مبدأ "بقدر ما يمكننا الحصول عليه". وينبغي استرداد التكاليف بنسبة 100 في المائة لأي خدمات أو مرافق تابعة للاتحاد تستخدم في إدارة ودعم تليكوم. وأي فائض من إيرادات تليكوم ينبغي استخدامه على نطاق الاتحاد بأكمله لمنفعة جميع الأعضاء. ويعتقد أنه ليس من الضروري إدخال تعديل على القرار 11 (المراجع في مينيابوليس، 1998) الذي ينص على أنه ينبغي استخدام جزء كبير من أي فوائض في الإيرادات تزيد على المصروفات بوصفها إيرادات خارجة عن الميزانية لمكتب تنمية الاتصالات، من أجل مشاريع معينة لتنمية الاتصالات، خاصة في أقل البلدان نمواً. غير أنه يلزم توضيح ما تعنيه عبارة "جزء كبير" المستخدمة في القرار من حيث النسبة المئوية.

وينبغي اختيار الأماكن التي تقام فيها معارض تليكوم بواسطة تقييم واضح يستند إلى مجموعة من المعايير. وبينما يعترف فريق العمل بأنه يلزم عمل الكثير، فقد لاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرز بالفعل في هذا الصدد.

نظر المجلس لعام 2001 في التوصية 40:

أوصى المجلس بأن يتم فوراً تنفيذ الإصلاحات الواردة في هذه التوصية حيث رأى أن هذه إصلاحات عاجلة ولا تتطلب تعديلات في الدستور والاتفاقية.

وأوصى المجلس كذلك بما يلي:

- أ) ينبغي أن يخضع تليكوم لاسترداد التكاليف بالكامل (رهنًا باستعراض المجلس لهذه المسألة في دورة عام 2002)؛
- ب) ينبغي استخدام فائض تليكوم لمنفعة جميع أعضاء الاتحاد. ولن يلزم إجراء تغيير في القرار 11 (المراجع في مينيابوليس، 1998) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين عام 1998، ولكن يلزم بعض التوضيح لما تعنيه عبارة "جزء كبير" المستخدمة في القرار بذكر النسبة المئوية. وينبغي تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن استعمال فائض تليكوم؛
- ج) ينبغي اختيار أماكن تليكوم في عملية واضحة وشفافة.